بسم الله الرحمن الرحيم

التعليم ودوره في المشاركة السياسية

الباحث ثامر عبد الغني سباعنه

قباطية ـ جنين

المقدمة :

يقول الله سبحانه وتعالى في سورة البقرة : ((ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض)) [1]، إن مفهوم المشاركة السياسية قد تطور من مجرد كونه شكل من أشكال الحكم الى قيمة مركبة تحكم السلوك تتضمن معاني الاعتراف بالاختلاف في مجالات متنوعة من الحياة الانسانيه مثل الاختلاف بين الثقافات والاختلاف بين الاراء والاختلاف بين الأديان بل التاسيس لذلك في مجالات واسعة من التجربة الانسانية لا تشكل التجربة السياسية إلا إحدى مظاهرها ، اذ يمكن أن نتحدث في هذا السياق عن التعليم الديمقراطي أو التربية الديمقراطيه.[2]

إن من مميزات القرنين العشرين والواحد والعشرين هي التحولات والتغيرات وانهيار العديد من الانظمة ونشوء أنظمة جديده ، وباتت التغييرات تميل نحو نشوء نظام ديمقراطي بدلا عن الانظمة القديمة ، ولعل المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها ، وهنا ساتناول موضوع التعليم ودوره في عملية المشاركة السياسية، هل يساهم التعليم في زيادة المشاركه السياسية أم أن لا علاقة بين التعليم والمشاركه السياسية؟ هل التعليم يساهم في زيادة الوعي بدور المشاركه السياسية أم لا؟

حيث ستناقش المقالة التي بين أيديكم الموضوع المطروح بناء على ما يلي:-

الفصل الاول : المشاركة السياسية

الفصل الثاني : التعليم والمشاركة السياسي

الفصل الثالث : التعليم والتغيير السياسي في العالم العربي

[1] سورة البقرة الايه 251

[2] كلبوسي.خالد.التعليم والديمقراطية الاصلاح المنشود.

الفصل الأول :

المشاركة السياسيةPolitical Participation:

يعد مفهوم المشاركة السياسية أحد أهم المفاهيم التي وجدت اهتمام العديد من المفكرين في مجالات العلوم الاجتماعية كافة وذلك لما له من مكانه كبيرة وأيضا لتداخل هذا المفهوم مع العديد من المفاهيم الاخرى وأيضا لأن هناك الكثير من المفاهيم في مجال العلوم السياسية التي يتوقف تحققها على أرض الواقع على توفر هذا المفهوم مثل مفهوم الديمقراطية حيث لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون التعرض للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع ، فهي ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي ، وكما أن الديمقراطية هي عملية مركبة تتكون من مجموعة عناصر كل عنصر فيها يشكل عملية قائمة بذاتها فإن المشاركة السياسية كأحد هذه العناصر أيضا فهي عملية قائمة لها عناصرها الأساسية والضرورية حيث لا يمكن إهمالها أو إسقاطها بل يجب الاهتمام بكل واحدة منها على حدة وبنفس القدر من الجدية حتى يتحقق الهدف من المشاركة والمتمثل في تحقيق والمتمثل في تحقيق الديمقراطية .

تعددت التعريفات المرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية، فهي المشاركة في صنع القرار السياسي والإداري والتحكم في الموارد على كافة المستويات . المشاركة السياسية هي سلوك مباشر أو غير مباشر يلعب بمقتضاه الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه بهدف التأثير في عملية صنع القرار ، وهي من آليات الديمقراطية في المجتمع التي تتيح إعادة تركيب بنية المجتمع ونظام السلطة فيه.

لذلك هي أساس الديمقراطية وتعبير عن سيادة الشعب ، وترتبط المشاركة السياسية بالإهتمام بالشأن العام وبمشاركة المواطنين والمواطنات في إنجازه، وبالتالي فهي تعبير للمواطنة ويجب أن تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات وللنساء وللرجال على قدم المساواة وبإمكانية التمتع وممارسة هذه الحقوق[3].

وهي مساهمة الفرد في أحد الأنشطة السياسية التي تؤثر في عملية صنع القرار أو اتخاذه، والتي تشمل التعبير عن رأى في قضية عامة، والعضوية الحزبية، والانضمام لمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني أو التعاون معها، والترشيح في الانتخابات، وتولى أي من المناصب التنفيذية والتشريعية. وتثير المشاركة السياسية مجموعة من الإشكاليات النظرية، من بينها إشكالية العلاقة بين المساواة والمشاركة على أساس أنه لا وجود فعلياً للمشاركة الكاملة لعموم المواطنين بسبب التمييز بينهم وفق معايير مختلفة، وفي الوقت نفسه فإن من المتعذر وضع المساواة على قمة منظومة القيم السياسية في ضوء اعتبارات متعددة أبرزها تأثر سيادة الدولة بفعل العولمة وبالتالي تراجع دورها الاقتصادي والاجتماعي[4].

[3] براون،ناثان،المشاركة لا المغالبة،الشبكة العربية للابحاث والنشر،2012

[4]الرويح،مشاري،العلوم السياسية مقدمة اساسية،لبنان،2018

المدراس الفكرية التي تحدثت عن المفهوم:

اذا انتقلنا للحديث عن أهم المدارس الفكرية التي اهتمت بالحديث عن المشاركة السياسية نجد أن هناك العديد من المدارس التي تحدثت عن هذا المفهوم وذلك ناتج من كونه مفهوم قديم وتناوله العديد من المفكرين والفلاسفة بالبحث والتحليل ، إلا أنه في هذا الإطار يجب الإشارة قبل بداية تناول هذه المحاولات الفكرية لتأصيل ودراسة هذا المفهوم يجب الإشارة إلى أن مفهوم المشاركة السياسية يرتبط ارتباطا قوياً بفكرة اقتسام السلطة ومكونات العملية السياسية ، وقد كان هذا الأمر هو محور اهتمام وحديث تلك المدارس وذلك على النحو التالي:

اذا نظرنا إلى النظرية الرأسمالية للبحث في كيف تناولت مدارسة ونظرياته هذا المفهوم نجد أنها نادت بمجموعة من المبادئ التي تعطي الفرد قيمة أعلى من الجماعة، وتعتبر تدخل الدولة إخلالا بمبدأ المشاركة الشعبية الفردية.
وهذا الأمر يختلف عن النظرية الاشتراكية والتي ترى ضرورة القيام بسلب الفرد من الحرية وإسناد الحكم لطبقة البروليتاريا المعبر عنها بحتمية لجوء الطبقة العاملة إلى الثورة للوصول إلى المجتمع الاشتراكي .
كما أن المشاركة السياسية في العالم الثالث شكلت محور نضال ضد الاستعمار والاستبداد ،ومفتاحاً لباب التقدم، انطلقت منه قوى المجتمع بعد التحرر إلى ما أطلق عليه في كثير من البلدان ببلدان الديمقراطيات الناشئة[5]
ومن ناحية أخرى ظهرت العديد من المدارس الفكرية الأخرى التي اهتمت بالحديث عن السلطة السياسية بشكل عام ومن هذه المدارس نجد مدرسة النخبة ، الطبقة ، التعددية السياسية ، حيث تدور مفاهيم الطبقة حول سيطرة طبقة اجتماعية على وسائل الإنتاج المادي والفكري ، أما أصحاب نظرية النخبة فنجد أن أفكارهم دارت حول عدم جواز اقتسام السلطة ، ومن ناحية اخرى فقد أشار ماكس فيبر الى ثلاث انماط للسلطة فهناك: السلطة التقليدية ، والقانونية العقلانية ، والكاريزمية .
وقد توصل ماكس فيبر إلى أن البيروقراطية هي وسيلة تفوق السلطة السياسية المثالية ، ومن هنا نجد أن تحليل مدرسة النخبة الى السلطة السياسية في محاولة منها الى التوصل الى مفهوم المشاركة السياسية نجد أنها لم تستند على معايير الوعي الطبقي ، وإنما تساهم فيها عوامل سيكولوجية وتنظيمية مؤسسية ، وبالنظر الى تحليل نظرية التعددية السياسية التي ترى أنه يمكن تجزئة السلطة وإمكانية مشاركة الجميع في ممارسة اقتسام السلطة السياسية وهذا يحدث من خلال التأثير في عمليات صنع القرار ولو بدرجات متفاوتة[6]

[5] عثمان،محمد،تأصيل مفهوم المشاركه السياسية، https://democraticac.de/?p=36026
[6] عثمان،محمد،تأصيل مفهوم المشاركة السياسية

وهناك مجموعه من المفاهيم المرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية ومنها:

- **مفهوم الرأي العام**
- **الاحزاب السياسية**
- **التنشئة السياسية**
- **الثقافة السياسية**
- **التنمية السياسية**

وبالعوده لهذه المفاهيم نجد أن التنشئة السياسية والثقافة السياسية مفهومان لهما ارتباط وثيق بالتعليم، اذ أن التعليم الأقدر على اكساب المواطنين المعرفة والمعلومات حول حقوق المواطن والطرق السليمة للمشاركة السياسية.

الفصل الثاني : التعليم والتغيير السياسي :

يقول الكواكبي في كتابه (طبائع الاستبداد) :

(لا يخفى على المستبد مهما كان غبيا أن لا استعباد ولا اعتساف الا ما دامت الرعية حمقاء تتخبط في ظلام الجهل ، ترتعد فرائض المستبد من علوم الحياة مثل الحكمة النظرية والفلسفة العقليه وحقوق الامم والسياسة المدنية والتاريخ المفصل .يبغض المستبد العلم لنتائجه ، ويبغضه لذاته ، لان للعلم سلطانا اقوى من كل سلطان . إن بين الاستبداد والعلم حربا دائمة.)

فعليا لا يمكن الجزم بأن التغيير السياسي كان بفعل عامل واحد فقط ، بل هو ناتج عن تلاقي أكثر من عامل ساهم في احداث هذا التغيير ، ولكن غالبا ما يكون لاحد العوامل الأثر الأكبر والأهمية الكبرى في التغيير ، ولولاه لما حصل هذا التغيير ، وبالعودة الى النظريات السابقة في مجال التغيير السياسي ، وجدت أن هناك عامل مهم له الاثر في معظم هذه النظريات ، بالاضافة الى دور هذا العامل في احداث التغيير سواء السياسي او الاجتماعي للافراد والمجتمعات ، الا وهو التعليم .

التعليم من أهم الوسائل والأدوات التي يمكن لها أن تساهم في صياغة وبناء منظومة القيم والأفكار لدى الفرد والمجتمع ، وهو المؤشر على تقدم أو تأخر الشعوب ، ولاسلوب التعليم وأدواته ومحتواه أثر واضح على حياة ومسيرة عيش الفرد الذي هو اللبنة الأساسية للمجتمع والدولة.

يقول الدكتور ناجي شراب في مقالته :التعليم والديمقراطية: علاقة تقابل أم تنافر الديمقراطية ليست مجرد نظام حكم، وليست مجرد عملية انتخابات، بل هي أيضاً نظام حياة متكاملة، وترتبط بكل مكونات حياة الإنسان، وهنا تلتقي الديمقراطية مع التعليم، وكلاهما يعزز الآخر . فالتعليم يقوي ويعزز القيم الديمقراطية في التسامح وحرية الرأي والتعددية السياسية، واحترام آدمية الإنسان وكرامته، وتفجير قدراته الإبداعية، وفي الوقت ذاته، يمكن أن يساهم التعليم بدور سلبي في دعم القيم المعارضة والمجهضة للقيم الديمقراطية، بتعزيز قيم وثقافة الأبوية، والرعوية، ودعم أنظمة الحكم الفردية والتسلطية، وغرس قيم المواطنة السلبية المطيعة، ودعم قيم عدم المعارضة وتقزيم حقوق المواطنة، وتحويل المواطن إلى مجرد سلعة استهلاكية غير قادرة على الإبداع والإنتاج، والقدرة على مسايرة عجلة التقدم[7].

أما الدكتور خالد كلبوسي فيقول :تمثل التربية أعظم و أعوص مشكل يمكن أن يطرح على الإنسان." إيمانوال كانط ، يعتبر البعض أن الاهتمام بقضية إصلاح التربية و التعليم لا ترقى في أهميتها إلى قضايا حيوية من قبيل التشغيل و تشكيل الحكومات و كتابة دساتير الدول,غير أن هكذا رأي يجهل أو يتجاهل أن التربية و التعليم هما اللذان يصنعان مواطن المستقبل.نعم قد يكون التشغيل مثلا مسألة ضاغطة تحتاج إلى إجراءات عاجلة و كذلك الشأن بالنسبة لكتابة دستور و تشكيل حكومة, لكن تعليم و تربية المتعلم على الديمقراطية مقوم أساسي في بناء دولة المستقبل.[8]

---

[7] شراب.ناجي . التعليم والديمقراطية علاقة تقابل ام تنافر.

[8] كلبوسي.خالد.التعليم والديمقراطية:الاصلاح المنشود.

التعليم السليم قادر على تعزيز قيم المواطنة الصحيحه وقبول الاخر ، والمسؤولية المدنية ، وتدفع المتعلم للبحث في ما هو الافضل لحياته ولمجتمعه ولنظامه وبالتالي البحث عن التغيير للنظم القائمة والتي لاتراعي متطلبات مواطنيها ورغباتهم .

التعليم قائم على عدة مكونات اساسية :

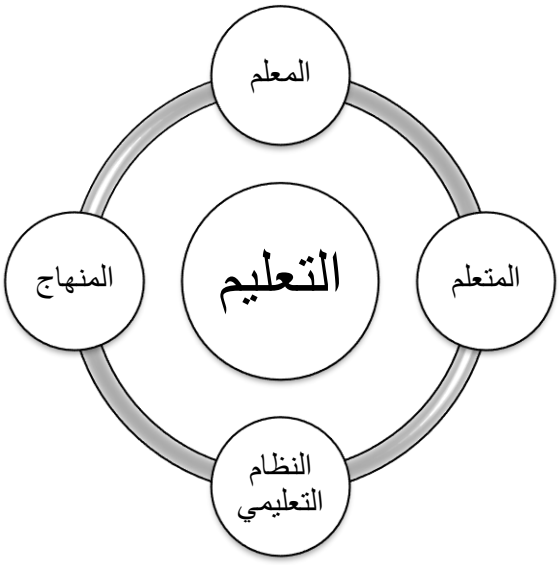

ولكل مكون من هذه المكونات دور وأهمية في صنع مواطن الغد ، إما أن يكون مواطن حر له دوره ومكانته وقادر على التغيير نحو الافضل ، وإما مجرد فرد بسيط لايملك رأي أو موقف ، وتلعب العلاقة بين هذه المكونات دورا مهما في نظرة الفرد للمجتمع والنظام ، ونشوء الثقافة السياسية للفرد نتيجة تفاعل هذه المكونات ، دون اغفال دور الأسرة المهم في اكساب الطفل قيم واتجاهات سياسية تؤمن بها وتمارسها الاسرة ، فلعل قبول الرأي الآخر وحريه الفرد أو حتى قبول الدكتاتوريه والتسلط يبدأ مع نشوء الطفل في اسرته ، ثم ينتقل الى المدرسة التي تقوم بالدور المركزي من خلال العملية التعليمية .

ويظهر بوضوح أثر المناهج التعليمية في العالم الثالث القائمة على التلقين والحد من حرية التفكير للفرد ، واضعاف حاسة النقد لديه ، بالاضافه الى اعطاء قدسية للنص التعليمي ، وقد تكون هذه القدسية قادمة من الدين ، أو قدسية النظام القائم .

المناهج الدراسية من أهم وأخطر وسائل تكوين الشخصية الانسانيه وفيما يتعلق بكل جوانبها الحياتيه في فهم الذات وفهم الغير وفهم الحياة وتربيتهم على القيم الانسانيه الحميدة .[9]

ولعل معظم المناهج التعليمية للدول الغير ديمقراطية قائمه على تمجدي النظام القائم وغرس كل القيم والافكار التي تعطي الشرعيه المطلقه للنظام وتعطيه كل مقومات بقائه وحياته ، وهذا قد

[9]ابوكشك.دعاس.المناهج التربويه الفلسطينيه .مجلة تسامح.فلسطين.2006

يفسر فكره تطور التعليم في بعض الدول ومع ذلك لم يحصل التغيير السياسي ، وهنا اتناول موضوع الخليج العربي .

في موضوع الخليج العربي وتطور التعليم مع عدم حدوث تغيير ممكن العودة الى نوعية التعليم الموجود هناك ونمطه بالاضافه الى المناهج التعليمية المرتكزه الى الدين وشرعية النظام القائم ، وشحن عقل المتلقي بما يريده النظام وقتل التفكير التحليلي ، وبالتالي ينشأ الفرد بناءا على ما تم غرسه من قيم وافكار طيلة المراحل التعليمية المختلفه .

في دراسة للسيد أمبارو كاستيلو كليمينتي طرحت في الجمعية الملكية الاقتصادية بجامعة وارويك ، بريطانيا في 2007 :

تم دراسة 104 دولة منذ 1960 وحتى 2000, واكتشفوا أن الدول التي حصل مواطنوها على 4 سنين على الأقل من الدراسة أصبحت ديمقراطيات, وأن الدول التي حصلت على أقل من ذلك بقيت أنظمة مستبدة ، وذكرت الدراسة ان التوسيع المتساوي للتعليم هو شرط اساسي لظهور وثبات الانظمة الديمقراطية .[10]

ومع مقارنه بسيطه للدول التي تحتل المراتب الاولى على مستوى العالم في الديمقراطية وقارناها مع الدول التي تحتل المراتب الاولى على مستوى العالم في التعليم ، لوحظ وجود دول تكررت في القائمتين وذلك يوضح علاقة قوية بين التعليم والديمقراطية في الدولة .

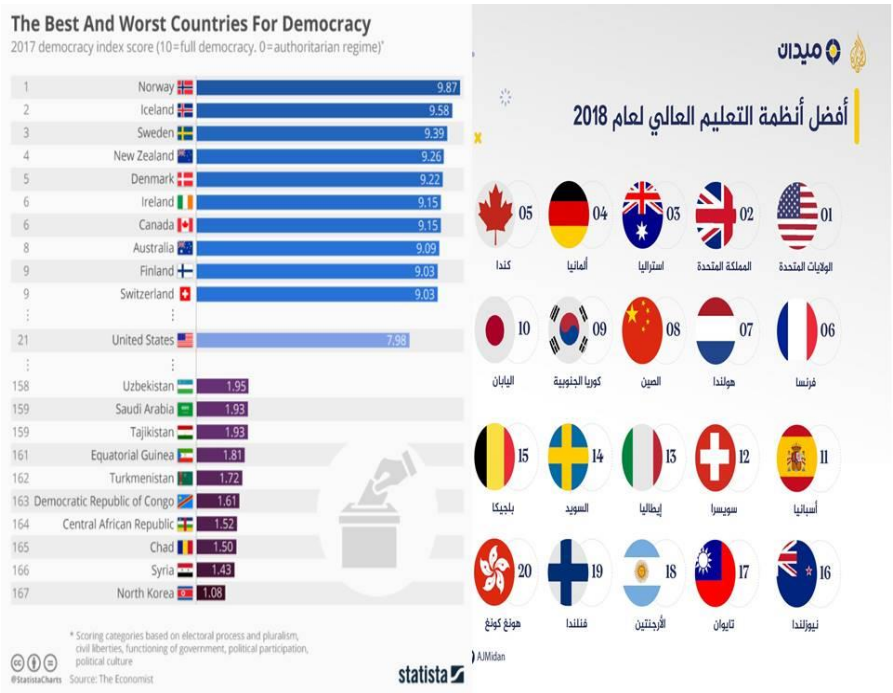

[10] المهندس.مناف.علاقة التعليم بالديمقراطية

إن الطالب ينشأ سياسيا داخل المدرسة ليس فقط بفعل المحتوى السياسي للمقررات الدراسية ، وانما أيضا من خلال المناخ السائد الذي قد يكون مناخا سلطويا لا يسمح للطالب أن يناقش المعلم أو ادارته ، ومن ثم لا ينتظر من هذا الطالب أن يقبل على المشاركة السياسية حينما يصل الى مرحلة النضج ، وتلعب المدرسة دورا في اكساب المتعلمين قيم المشاركة السياسية عن طريق : التثقيف السياسي المباشر أو غير المباشر ، وعن طريق اسلوب الادارة المدرسية من جانب اخر ، وهو الاسلوب الذي يعكس دلالات سياسية خاصة .[11]

التعليم والنمو الاقتصادي :

فلو عدنا الى نظرية الحداثة وارتباطها بالاقتصاد والتنمية ، من بين العلاقات السببية التي تفسر علاقة النمو الاقتصادي بنشوء الديمقراطية ، تطور التعليم نتيجة الاقتصاد ، لكن هناك عدة أمثلة لدول تطور فيها التعليم قبل قوة اقتصادها ، بل كان التعليم هو السبب في نمو وقوة اقتصاده ، وحسب ما جاء في العديد من الدراسات فان كل سنة من التعليم تزيد من متوسط الناتج المحلي الاجمالي بنسبة سبعة وثلاثين بالمئة ، [12] وبالتالي هناك ايضا علاقة واضحه بين التعليم والنمو الاقتصادي ، وهذا قد يؤدي لتحول الدولة نحو النظام الديمقراطي (التغيير السياسي).

[11] فرح.عبدالحميد.التعليم ومستقبل المجتمع المدني.مصر .2001

[12] مقال اهمية التعليم في المجتمع . https://mawdoo3.com

الفصل الثالث : التعليم والتغيير في العالم العربي :

لعل التعليم وعلاقته في التغيير او عدم التغيير ممكن استخدامها في تفسير حالة العالم العربي ، فالتعليم في العالم العربي امتاز باسلوبه القائم فعليا على التلقين و حشو المعلومات ، وكذلك الابويه سواء للمعلم او الادارة المدرسيه ، كما ان المنهاج التعليمي في العالم العربي منهاج قائم على تمجيد النظام واكسابه كل الشرعيات المتاحه ، بل حتى المنهاج المتعلق بالتربيه الدينية للطالب يعمل على غرس فكرة عدم الخروج عن الحاكم وغرس مفاهيم الطاعه لولي الامر ، دون تحديد نوع الطاعه : طاعه عمياء ام طاعه واعيه.

ونجد ان الانظمة العربية تسعى لتطوير اقتصادها والعمل على نموه وزياده الانتاجيه ، لكن بالمقابل تحافظ على نوع واسلوب محدد للتعليم ولا تعمل على تطويره بالشكل الحقيقي والذي ينتج فردا ومجتمعا قادر على التغيير .

كذلك هناك تراجع واضح في دور ومكانة العلماء والمفكرين في العالم العربي بالاضافة الى انخفاض في البحث العلمي سواء كمخصصات ماليه او مخرجات على مستوى العالم ، اذ اصبح تقدم الأمم وتطورها يقاسان بمدى إنتاجها البحثي العلمي والصناعي، وقدرة تعليمها على مواءمة متطلبات التنمية المستدامة .

وتجدر الإشارة أن المعدل العالمي للنشر العلمي بالنسبة للباحثين هو 1.5 بحث سنويا لكل باحث في حين لا يتجاوز هذا المعدل بالعالم العربي 0.3 بحث سنويا لكل باحث. وحسب التقرير الصادر عن منظمة اليونسكو في العام 2010 فان مستوى الإنفاق على البحث العلمي بالعالم العربي لا يتعدى 1 بالمائة من إجمالي الناتج القومي حيث بلغت هذه النسبة في الإمارات 0.6 بالمائة وفي المغرب 0.64 بالمائة وفي تونس 1.02 بالمائة وفي الأردن 0.34 بالمائة في حين تنفق الولايات المتحدة 3.7 بالمائة وألمانيا 2.6 بالمائة وكوريا الجنوبية 4 بالمائة من الناتج القومي على البحث العلمي[13].

لذا نشأ الفرد العربي ضمن مفاهيم تحد من التفكير بالتغيير السياسي ، وتعمل على ادامة عمر النظام القائم.

ختاما

المشاركة السياسية يشترط وجود مواطنين يتوفر لديهم الشعور بالانتماء، وبضرورة التعبير عن إرادتها متى توفرّت لديهم الإمكانيات المعنوية ووسائل التعبير .وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة فمفهوم المشاركة السياسية يشمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المعنية في الدولة، ولذلك

[13] ميراوي.عماد.البحث العلمي في عالمنا العربي الى اين. مدونات الجزيرة

المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الحديثة، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات من الأنظمة الاستبدادية التي تقوم على الاحتكار،ولعل التعليم احد اهم الوسائل القادرة على اكساب المواطنين القدرة على معرفة حقوقهم والطرق الصحيحيه السليمه للمشاركة السياسية في اوطانهم.

الموضوع يحتاج لتوسع في الدراسة والبحث عن المزيد من الامثله بالاضافة الى وجود مجموعه من الاشكاليات ، او الملاحظات المرتبطه بالموضوع ، مثل :

- **ما هي نوعيه التعليم المقصوده او المستهدفه والقادرة فعلا على التاثير في موضوع المشاركه السياسية**
- **دراسة اركان العمليه التعليمية وتحديد دور كل ركن وموقعه في عمليه المشاركة السياسية.**
- **من أجل تحديد دور التعليم و التربية في تحقيق الديمقراطية لا بد نظريا من تحديد دقيق لمعاني التعليم و التربية و الديمقراطية في مرحلة أولى من أجل تحديد , فضاءات تعلم الديمقراطية و ممارستها في مرحلة موالية.**

المراجع :

الكتب

- **القران الكريم**
- **عاصي.جوني.نظريات الانتقال الى الديمقراطية.فلسطين.المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطيه.2006**
- **مجموعة كتاب.التعليم ومستقبل المجتمع المدني.مصر.مركز الجزويت الثقافي.2001**
- **الكواكبي.عبدالرحمن.طبائع الاستبداد.مصر.فروس للنشر والتوزيع.2016**
- **بروان،ناثان،المشاركة لا المغالبة،الشبكة العربية للابحاث والنشر،2012**

مقالات:

- **المهندس.مناف.علاقة التعليم بالديمفراطية**
- **شراب.ناجي.التعليم والديمقراطية تقابل ام تنافر-http://www.shams-pal.org/wp-content/uploads/2016/articals/najiSharab.pdf**
- **كلبوسي.خالد.التعليم والديمقراطيه الاصلاح المنشود. http://darfikr.com/article/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%AF**
- **ميراوي.عماد.البحث العلمي في عالمنا العربي الى اين. مدونات الجزيرة**

مجلات:

- **مجلة تسامح.مركز رام الله لحقوق الانسان.العدد14السنه الرابعه.2006**